

Distr.: Limited  
17 June 2020  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 20 آذار/مارس 2020

البند 1 من جدول الأعمال

المسائل التنظيمية والإجرائية

إيران (جمهورية - الإسلامية)\*، بوركينا فاسو\*\*، دولة فلسطين\*: مشروع قرار

### 43/... تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من وحشية الشرطة وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يَركِّد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان،  
التي تعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجع عليه،

وإذ يشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على  
جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية  
أو اللاإنسانية أو المهينة، وإذ يضع في اعتباره إعلان وبرنامج عمل فيينا،

وإذ يشير أيضاً إلى جميع قراراته السابقة بشأن المتابعة الشاملة لنتائج المؤتمر العالمي لمناهضة  
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وبشأن التنفيذ الفعال لإعلان  
وبرنامج عمل ديربان، والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي على نحو ما أعلنته الجمعية العامة في  
قرارها 237/68 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2013،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد، ولا سيما قرار الجمعية  
العامة 262/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، والحاجة الماسة إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً،

وإذ يشير جزئياً إلى العنف والكراهية العنصرية وخطاب الكراهية وجرائم الكراهية والنازية  
الجديدة والفاشية الجديدة والأيدولوجيات القومية العنيفة القائمة على التحيز العنصري أو القومي،

\* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

\*\* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.



بما في ذلك انبعاث أيديولوجيات التفوق العنصري التي تحرض على كراهية الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي وعلى ممارسة العنف عليهم،

وإذ يشير إلى قراره 34/7 المؤرخ 28 آذار/مارس 2008، وإلى جميع القرارات اللاحقة المتعلقة بولاية المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما فيها قرارات لجنة حقوق الإنسان،

وإذ يحيط علماً بالقرار التاريخي بشأن التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أُخذ في الدورة العادية الأولى لجمعية رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في منظمة الوحدة الأفريقية، المعقودة في القاهرة في الفترة من 17 إلى 24 تموز/يوليه 1964، وبالبيان الذي أدلى به رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أعقاب مقتل جورج فلويد في الولايات المتحدة الأمريكية في 29 أيار/مايو 2020،

وإذ يشير إلى البيان الذي أدلت به لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في 8 حزيران/يونيه 2020 الذي أعربت فيه عن إدانتها الشديدة لمقتل جورج فلويد ونبذت فيه العنصرية الهيكلية، والعنف البنيوي الذي يمارس على الأمريكيين المنحدرين من أصل أفريقي، والإفلات من العقاب والاستخدام غير المتناسب لقوات الشرطة،

وإذ يشير أيضاً إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المبينة في الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، كالعرق أو اللون أو الأصل القومي،

وإذ يسلم بالدور الحاسم الذي يؤديه الموظفون المكلفون بإنفاذ القوانين في تحقيق عالم آمن، وإذ يشدد على الحاجة الأساسية إلى بناء الثقة بينهم وبين عامة الناس الذين يقومون على خدمتهم،

وإذ يشجع الدول على تفحص ما لديها من أدلة تدريبية ومبادئ توجيهية تُستخدم في تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بغية الوقوف على مدى ملاءمة تدابير التعامل مع المشتبه فيهم وغيرهم من الأشخاص رهن الاحتجاز،

وإذ يؤكد من جديد أهمية إعلان وبرنامج عمل ديربان في النهوض بالمساواة العرقية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع، وضمان المساواة أمام القانون، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي دونما تمييز على أساس العرق، أو السن، أو نوع الجنس، أو الإعاقة، أو النسب، أو الأصل القومي أو الإثني، أو الدين، أو المركز الاقتصادي أو أي مركز آخر،

وإذ يرحب بجميع البيانات التي أدلت بها الإجراءات الخاصة بشأن مقتل جورج فلويد، ولا سيما بيانها المشترك المؤرخ 5 حزيران/يونيه 2020، وبالبيان الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في 3 حزيران/يونيه 2020،

1- يدين بشدة استمرار الممارسات العنصرية والتمييزية والعنيفة التي ترتكبها وكالات إنفاذ القانون في حق الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، كما يدين العنصرية الهيكلية المتوطنة في نظام العدالة الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء أخرى من العالم تأثرت بما حدث مؤخراً؛

2- يعرب عن جزعه إزاء ما وقع مؤخراً من حوادث وحشية الشرطة التي استهدفت متظاهرين سلميين يدافعون عن حقوق الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي؛

3- يقرر إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة، يعيّن رئيس مجلس حقوق الإنسان، بقصد إثبات الوقائع والظروف المتصلة بالعنصرية البنيوية وما يُدعى من انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومن تجاوزات ارتكبتها وكالات إنفاذ القانون في حق أفريقيين ومنحدرين من أصل أفريقي في

الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء أخرى من العالم تأثرت بما حدث مؤخراً، ولا سيما الحوادث التي أسفرت عن وفاة أفريقيين ومنحدرين من أصل أفريقي، بغية تقديم الجناة إلى العدالة؛

4- يطلب إلى لجنة التحقيق دراسة الردود الصادرة عن الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية بشأن الاحتجاجات السلمية، ومن جملتها ما يُدعى من استخدام القوة المفرطة في مواجهة المحتجين والمارة والصحفيين؛

5- يهيب بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء أخرى من العالم تأثرت بما حدث مؤخراً، وبجميع الأطراف المعنية أن تبدي تعاوناً كاملاً مع لجنة التحقيق وأن تيسّر وصولها، ويطلب إلى هيئات الأمم المتحدة الأخرى المعنية أن تتعاون مع لجنة التحقيق في الاضطلاع بمهمتها، ويطلب مساعدة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، ومن ضمنها تقديم جميع أنواع المساعدة الإدارية والتقنية واللوجستية اللازمة لتمكين لجنة التحقيق من الاضطلاع بولايتها بسرعة وكفاءة؛

6- يطلب إلى لجنة التحقيق أن تقدم إحاطة شفوية بالمستجدات إلى مجلس حقوق الإنسان في دورتيه الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين، وأن تقدم تقريراً نهائياً إلى المجلس في دورته السابعة والأربعين؛

7- يطلب أيضاً إلى لجنة التحقيق أن تبقي حالة الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي قيد نظرها، وأن تعرض على مجلس حقوق الإنسان حالات التمييز العنصري في حقهم وممارسة العنف عليهم؛

8- يطلب إلى المفوضة السامية أن تدرج في جميع الإحاطات الشفوية بالمستجدات التي ستُقدّم إلى المجلس مستقبلاً مستجداتٍ وحشية الشرطة التي تستهدف الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء أخرى من العالم تأثرت بما حدث مؤخراً.